باب الزراعة والاقتصاد

القطن المصري

في عهد محمد علي

كانت مصر قبل عهد محمد علي لا تستعمل القطن كثيراً واذا استعملتهُ فكان ذلك من ادنى انواعهِ التي كانت ترد اليها من الهند واوروبا وسوريا والاناضول وذكر ان الجلابة (تجار العبيد) كانوا يأتون بنوع من القطن الناصع البياض ولكن لا يعرف المكان الذي كانوا يجلبونهُ منهُ

وكانت بعض الانحاء المصرية تزرع انواعاً من القطن البلدي النقر (اي الذي يقضي اكثر من سنة في الارض) اهمها القطن الشرقاوي وكان يزرع شرقي فرع دمياط. وكانت شجيرات القطن تنمو في الحدائق الخاصة وكان الاثرياء يستعملون ما ينتج في حدائقهم منهُ في حشو المساند والمراتب وكان ثمن احسن انواع القطن البلدي لا يزيد عن خمسة ريالات للقنطار الواحد وقد بلغ المحصول سنة ١٨٢٣ حوالي ٥٠٠و٠٠٠ قنطار بلدي ولكن مزاحمة الاصناف الاخرى لهُ فيما بعد سببت الامتناع عن زراعته

ورأى المسيو جوميل في حديقة محمد بك اشجاراً من القطن استورد البك بزورها من دنقله وسنار حيث كان حاكماً فطلب جوميل من صديقه قليلا من البزور فاعطاه ما طلب

ويقال ان احد الدراويش هو الذي اهدى الى محمد بزرة شجيرات حديقته كذلك يقال ان البك قد استوردها من غرب افريقيا

عرض جوميل بعد ذلك مشروعاً لتعميم زراعة القطن في مصر على محمد علي فوافق الوالي على ذلك وعين جوميل مشرفاً على زراعات القطن. عند ما استلم جوميل البزرة من محمد جرب تجاريب بها ثم شارك أحد تجار القاهرة (لم يذكر اسمهُ) وزرعا ارضاً في مطرية الزيتون اتت في آخر السنة (١٨٢٠) بمحصول قدره ٣ بالات صدرت الى تريستا (أو مرسيليا) فلاقت رواجاً عظيماً وعلى اثر ذلك عرض جوميل فكرته على الوالي فعينهُ

في منصبه الآنف الذكر وظل فيه ثلاثسنين توفي بعدها تاركاً للقطن اسمه (قطن جوميل) والبعض يسميه (قطن محو)

تغلب قطن جوميل على كافة الانواع البلدية وعلى اغلب الانواع التي استوردوا بزورها من الخارج ولكن ثبت انه (قطن نانكنج الذي استوردت بزرته من مانطه وبلغ محصوله (نانكنج) سنة ١٨٢٢ (٢٠٠ بالة وفي سنة ١٨٢٣) ٢٥٠ بالة ثم اغفلت زراعته بعد ذلك

وزاحم (قطن السي ايلند) قطن جوميل من سنة ١٨٢٦ الى سنة ١٨٣٨ مزاحمة شديدة اذ فاقه في الرتبة وزاده في السعر بمقدار ريالين الى اربعة ريالات ولكن فسد السي ايلند بفساد بزرته التي تكررت زراعتها . وكان هذا القطن المقرروى كل ١٥ يوماً في الشتاء وكل ١٢ يوماً في الربيع والخريف وكل ٨ ايام في فصل الصيف وكانت الرية الاولى تبقى غامرة الارض لمدة ٢٤ ساعة بعد غرس البزور مباشرة لاعتقاد الناس بان التغريق يساعد على سرعة الانبات وكانوا يحرثون اراضي الوجه البحري للقطن مرة اما اراضي الوجه القبلي فكانت تحرث مرتين وبعمق ٣٠ سنتيمتراً وذلك قبل غرس البزور بالطبع ولاجل ذلك كانوا يحفرون في الارض حفراً تبعد احداها عن الاخرى تسعين سنتيمتراً ويضعون في كل حفرة منها بزرتين او اربعاً ويهتم الفلاح بعدئذ باقتلاع الاعشاب التي تنمو طبيعيًّا وكانت الأشجار تقلم في نهاية السنة الأولى وتستأصل اغصانها في نهاية كل سنة من السنين التي تحياها الشجرة وكانوا يجمعون القطن ثلاث مرات في السنة تبدأ الأولى منها من يولية والثانية في سبتمبر والثالثة في نوفمبر وقد كان الجني يتم في يناير في بعض الاحوال هذا اذا لم يكن الطقس شديد البرودة والا فيتم في ديسمبر وكانت ثالثة الجنيات اجودها وذلك لعدم تعرضها لحرارة الشمس ولا لتقلب الجو ويقدرون محصول الشجرة الواحدة من القطن في السنة الأولى بـ ١ ½ رطل ثم يتفاوت المحصول في السنتين التاليتين مابين ½ ١ رطل ورطلين وبعد ذلك يأخذ مقدار المحصول في الهبوط . اما محصول السنة الأولى فكان اعلى مرتبة من غيره . وكانوا يعرضون القطن المجموع بعد جنيه مباشرة لضوء الشمس أو لحرارة الأفران فيساعد تعريضه هذا على نزع البزرة منه وكانت مقدرة الشخص الواحد في الجمع اليومي حوالي ١٨ رطلاً من اللوز وكان يستخرج من كل اردب من البزرة ما يقرب من عشرة لترات من الزيت

ثم اخذوا في الاقتصار على ابقاء الأشجار لمدة ثلاث سنوات في الأرض كي لا يضعف المحصول وعقب ذلك ارتأوا وجوب استئصال الشجر بعد المحصول في كل سنة حتى يتمكنوا من زراعة الأرض بمحصول آخر . يقول ددجن انهم كانوا يستفيدون من المربعات الواقعة

بين الشجيرات فيزرعونها خضروات

وكان الفدان يحوي ٣٠٠ شجرة ، أو ٤٠٠ شجرة على حسب قوة دوجن)

اما حلاجة القطن فكانت تتم بواسطة آلات خشبية تشتغل بحركة الارجل وكان يكلف حلج ١٢٠ رطلا منه مبلغ ٢١ قرشاً (من عملة اليوم) وكان الكبس يتم اولاً بالأرجل ثم استحضرت بعد ذلك آلات من اوربا لاجراء هذه العملية وكانت ابعاد البالة المكبوسة بالأرجل ٨٠ و ١ من المتر × ٣٠ و ١ × ١٠ و ١ اما المكبوسة بالآلات فكانت ٣٠ و ١ من المتر × ٩٠ و ٠ × ٦٠ و ٠ (الابعاد التي يذكرها دوجن تكاد تكون نصف المذكورة هنا ووصفه يحمل على الظن على ان البالة كانت اقرب الى الاسطوانة في شكلها) وبذل التجار جهدهم لاستجلاب احدث المكابس لأجل تصغير حجم البالات

وكان الوالي محتكراً زراعة هذا الصنف في مبدأ الأمر ثم صرح بعد ذلك لغير بزراعته مشترطاً بيع المحصول الى الحكومة بالسعر الرسمي (كان سنة ١٨٤٠ عشرة ريالات للقنطار) وكان الثمن العادي للقطن في عهد هذا الوالي يتراوح ما بين ١١٢ قرشاً و ١٥٠ تسليم أقرب مخزن للحكومة ومن ثمن القطن المورد كانت الحكومة تخصم ما يستحق لها من الضرائب . وأما الباقي فكان يخصم مقدماً لما سيستحق للحكومة طرف المزارع من الضرائب ويقال ايضاً بل كانت الحكومة تسدد ما نقص طرف بعض المزارعين مما زاد طرف البعض الآخر منهم وتسدد متأخرات قريه من زيادات قرية اخرى وما على الأفراد والة الا محاسبة بعضهم البعض

وكانت اجرة الفلاح اليومية تبلغ ٤٠ بارة (قرش واحد) يخصم المالك منها ٣٠ بارة يومياً نظير اطعام الفلاح وعائلته هذا في الوجه البحري واما الاجرة فكانت في الوجه القبلي تتراوح ما بين ٢٠ بارة و ٣٠ وكان صافي ما يتناله الفلاح في الوجه القبلي ٧ بارات (سنة ١٨٣٩) وهذه الاجور كانت تدفع للرجال واما النساء والاطفال فكانوا يتقاضون اجراً اقل

كان محمد علي يبيع محصول القطن لتجاره بالاسكندرية وهؤلاء كانوا يحصلون على ما يريدونهُ منهُ بأقل سعر ممكن عن طريق رشوتهم لكبار الموظفين ففكر في بيعه رأساً لاوروبا عن يد وسطاء من الاوربيين فكانوا عليه اشد وطأة من التجار فقد كانوا يخصمون من الثمن الذي يحصلون عليه فوائد واتعاباً ونفقات متنوعة مما يخفض الثمن كثيراً عما كان يدفعهُ التجار وذكر ان صافي ثمن القنطار المباع عن طريق السماسرة قد وصل الى ٨ ريالات في الوقت الذي اظهر التجار استعدادهم فيه للشراء باربعة عشر ريالاً

ومن اغرب الامثلة على تلاعب السماسرة هو ان احدهم قدم فاتورة وقال ان نفقات

التأمين بلغت ½ ٢ ٪ على كل ما قيمتهُ مائة جنيه انكليزي (٧٥ و ٢٤٣ قرش) مع ان شركة التأمين كانت تأخذ ½ ٢ بنس (قرش واحد) عن كل ما قيمتهُ مائة جنيه انكليزي من القطن المشحون . كذلك كانوا يترجمون الفاتورة من لغة الى اخرى الى ان يترجموها للتركية وبذلك يتاح لهم تحويل العملة من انكليزية الى فرنسية ثم ايطالية واخيراً الى التركية بطريقة تعود عليهم بالربح الوافر

وحاول الوالي لاجل تلافي هذا الضرر ان ينزل المحصول في المزاد العلني في الاسكندرية ولكن طريقته هذه لم تنتج لان الصفقات التي تعرض كانت كبيرة فلم يتيسر الا لكبار التجار دخول المزايدة واتفق هؤلاء معاً فصاروا يشترون بالجملة باسعار واطئة ويبيعون ما اشتروه الى من هم اقل منهم ثروة باسعار فاحشة وحدث ان ارتفع سعر الرطل الجيد من القطن في سوق لفربول من ١١ بنس الى ٢٠ بنساً والقطن الاقل جودة من ٨ الى ½ ١٧ بنس وكان تجار الجملة قد اشتروا بسعر القنطار ١٥ ريالا فباعوا ما اشتروه للتجار الاقل ثروة بسعر ٢٩ ريالا تسليم مخازنهم فاعلن الوالي رفعهُ سعر الحكومة الى ١٦ ريالا فتوقف تجار الجملة عن الشراء ولذلك شحن محمد علي ٤٠٠٠٠ قنطار الى تريستا فاحتج التجار هناك واحجموا عن الشراء فسقط السعر في بحر ثلاثة ايام من ٥٢ الى ٤٦ فلورين في تريستا

لم يجد الوالي بعد ذلك بدًّا من محاسنة التجار فقرر ارجاع السعر الى ١٥ ريالاً مشترطاً ان يسدد التجار ثمن ما يأخذونهُ منهُ في الاستانة لحساب الجزية

اما صادرات القطن في السنين مابين ١٨٢٢ الى ١٨٤٠ فهي بالبالة كما يأتي (ما عدا سنتي ٣٣ و ٣٤) قطن جوميل ٥٤١ ، ٢٠٠٦٣ ، ١٤٨٢٧٦ ، ١٣٠٣٣٢ ، ١٢١٦١٣ ، ١٢٣١٠٦ ، ٩١٢٢٤ ، ٣٣٨٦٦ ، ٣٩٣٨٥ ، ١٢٢٠٥١ ، ١٠٦٦٧٣ ، — ، — ، ٩٧١٣٩ ، ١١٢٠٠٣ ، ١٣٢٣٤٠ ، ١١٠٢٦٨ ، ٤٧١١١ ، ٦٦٣٤٢

قطن ايي ايلند (من سنة ١٨٢٧ الى سنة ١٨٣٨ ما عدا ٣٣ و ٣٤) ٧٤ بالة ، ٣٢٠٣ ، ١٥٠٢١ ، ٦٣٤٤ ، ٤٩٧٣ ، ٥٢٨٠ ، — ، — ، ١٣٦٣ ، ٢٠٤٨ ، ٤٣٥٤ ، ٣٣

اما ما وقفت عليه من متوسط الاسعار الحكومية فكالآتي (الارقام الموجودة بين قوسين هي السنين)

(١٨٢٣) ½ ١٥ — ١٦ ريال ، (٢٤) ½ ١٥ ، (٢٥) ١٧ ، * (٢٧) ٨ — ١٤ ، (٢٨) ١٥ (٢٩) ١٢ (٣٠) ١٢ (٣١) ½ ١٠ ، (٣٢) ١٥ ، (٣٥) ٪ ٢٠ — ٪ ٣٠ ، (٣٦**) ٪ ١٦ — ٪ ٢١ (٣٧) ١٠ — ١٩ (٣٨) ١٤ ، (٣٩) ١٦ (٤٠) ١٣

* هذه هي السنة التي باعت فيها الحكومة للتجار الجملة بسعر ١٧ ريال وباعه التجار في مخازنهم بسعر ٣٨ ولذلك فكر محمد علي في بيع محصوله رأساً

** كان القنطار يزن ١٢٣ رطل او ٤٣ اقة فتقرر ان يكون وزنهُ من أول يناير سنة ١٨٣٦ مائة رطل او ٣٦ اقة فقط

اشترى التجار محصول سنة ١٨٣١ كله مقدماً مع ١١٥٠٠٠ بالة من المحاصيل القادمة والسبب في بيعه بهذه الكيفية حاجة محمد علي الماسة للمال

وكانت الثغور التي يصدر لها القطن بترتيب الكمية كما يأتي

ليفربول ، مرسيليا ، تريستا ، ملطا ، انفرس (بلجيكا) اودسا (روسيا) ثم اسبانيا وغيرها

وقد اعتمدت في كتابة هذا بالاخص على

(١) مذكرة المستر جورج ر . جليدون قنصل اميركا في مصر مكتوبة على الآلة الكاتبة وتاريخها ١٨٤١

(٢) المحاصيل الزراعية المصرية (الجزء الثالث) القطن بقلم المستر ددجن سنة ١٩١٦

عمر عنايت

مختارات اقتصادية

حالة بلغاريا الاقتصادية

يبلغ عدد معامل بلغاريا ١٥٤٤ معملاً تستهلك ٢٤٢٤٦٢٢٨٣٤ طناً من الوقود عدا قوة ٨١٧٤٠ حصاناً من الآلات والماء

بعد هبوط اسعار الأوراق المالية الأميركية

بينما تشكو الصحافة الأميركية من هبوط اسعار الأسهم والسندات الذي نجم عنهُ خسارة تقدر بمئات البلايين من الدولارات نجد المستر ملون وزير مالية الولايات المتحدة يواجه الحالة بثغر باسم لأنهُ يعتقد كما يعتقد الرئيس وبقية الوزراء أن الحالة جيدة وأن الأرباح لم تقل وهو يقول ان كل ما في الأمر ينحصر في ان ضريبة الدخل اخذت تقل وهو يهنىء الأمة الأميركية لطروء هذه المسألة التي ساعدت على تخفيض هذه الضريبة . وهو يصوّر الحالة الحاضرة بقولهِ ان الشركات المنتجة مستمرة التقدم وذلك يزيد ايرادها فيعود منهُ على خزينة الحكومة ايراد يفوق ما نقص من ضريبة الدخل . كذلك يقول ان ملخص الحالة الحاضرة هو ان المضاربين على الزيادة تهوروا

اكثر مما يجب وانهم لاقوا ما يستحقونهُ من عقاب . وهؤلاء المضاربون ليسوا الاَّ جزءاً صغيراً من الأمة لخسارتهم التي يؤسف لها لا تؤثر في الثروة العامة التي يملكها ١١٠٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة . وقد اضاف الى ما سبق انهُ ينتظر رجوع الحالة بنايةً السرعة الى ما كانت عليه وهو يأمل ان يشتري الناس الأوراق المالية للتثمير وليس للمضاربة بها

البطالة

اصبحت البطالة مرضاً عضالاً تشكو منهُ جميع الأمم الاَّ فرنسا التي فقدت زهرة شبانها في الحرب فخلت اماكنهم لغيرهم وذهبت جهود الحكومات دون نفع لملافاة تتائج هذه الكارثة فالنشاط الانتاجي يسير جنباً الى جنب مع الرغبة في الاستغناء عن اليد العاملة والاموال التي تصرفها الحكومات لمقاومة هذه الحالة السيئة يصح ان يقال انها تصرف في اوجه الاحسان على أناس اقوياء قادرين على العمل فاذا استمر ذلك مال الشبان الى التواني وقلَّ اقبالهم على السعي والاجتهاد

السلام وتخفيض الرسوم الجمركية

يطالب كل الناس ما عدا صناع المواد الحربية بتوطيد دعائم السلام ولكن اغلبهم لا يعرفون ان كل الخطط التي توضع لنشر السلام لا تنفذ الاَّ اذا كان اساسها التفاهم بين الأمم وأول شروط هذا التفاهم هو منع الرسوم الجمركية — او تخفيضها على الأقل. ولكن الناس يخشون البحث في هذا الموضوع حتى سكان الأمم المتقدمة في الصناعة لأنها تخاف غزو المصنوعات الرخيصة لبلادها. وترى الأمم التي كانت اسواقها مفتوحة للواردات مجدَّة في تنشيط صناعاتها المحلية التي لا تكلفها كثيراً كما تكلف الدول الكبيرة حيث مستوى المعيشة عالٍ جداً وكذلك الدول الصغيرة تخشى طرق هذا الموضوع خوفاً من تدفق البضائع الخارجية لسوقها فينتج عن ذلك وأد صناعتها الحديثة

ولكن الاتحادات الصناعية الدولية هي الخطوة المهمة التي سيعقبها التفاهم المؤدي الى السلام

صورة لحالة تشيكوسلوفاكيا الفتية

تعتبر هذه البلاد من احدث الدول في أوربا ومع ذلك فقد بلغ طول سكك حديدها ١٣٧٢٧ كيلو متراً وطول طرقها ٥٥٥٨٥ كيلو متراً وطول خطوط البوستة الجوية الداخلية ٣٨٠٥٨٥ كيلو متراً وطول خطوطها التلغرافية ٧٩٠٤ ميلاً وطول اسلاك التلفون ٢٩٢٥٣١ ميلاً وبلغت الأطنان التي نقلت منها واليها بواخرها البحرية ٢٠٨٦٤٩١ طناً وفيها ١٣ خطاً جوياً

الخمر في بريطانيا

مع أن بريطانيا لم تصدر قانوناً بتحريم الخمور الاَّ ان الاحصاءات الأخيرة تبين ان مقطوعية العام الماضي اصبحت نصف مقطوعية سنة ١٩١٤ وليس الفضل في ذلك الى دعوة المصلحين بل الى الأزمة الاقتصادية وارتفاع اسعار الخمور الأمر الذي يؤدي الى غشها وكراهية الناس لها فيمتنعون عن تناولها او يقللون مقدار استهلاكهم منها

ازمة السكر العالمية

يشكو العالم ازمة السكر ومن الغريب ان الأزمات تنتج عادة عن قلة الانتاج ولكن محصول السكر اخذ في الازدياد الجزئي المتتابع فالأزمة والحالة هذه مسببة عن زيادة المقطوعية زيادة لا تتناسب قط مع زيادة المحصول . فقد استفد العالم في السنة الأخيرة ٥٠ ٪ زيادة عما استفده في السنة السابقة وكانت زيادة الاستهلاك في سنة ١٩٢٧ تقرب من هذه النسبة ايضاً اما آخر المحصول فقد بلغ ١٦٢٠٨٩٫٧٤٥ من مقابل ١٦٠٥٧٫٢٢٠ طن من السكر في السنة السابقة

الشيبة الاشتراكية في الجامعات

قد يعجب القارىء اذا علم ان في جامعة اكسفرد كما في غيرها من الجامعات حركة اشتراكية يروج لها شبه حزب من الطلبة الذين يحررون مجلة للدفاع عن آرائهم

ومن الغريب ان ثلث الطلبة المنتمين الى الحزب الاشتراكي ينقلبون عليه عادة بعد تخرجهم من الجامعة فينتمون الى حزب المحافظين او الى حزب الاحرار لان برنامج التعليم الجامعي لا يشجع في العادة الآراء المتطرفة سواء كانت اجتماعية او اقتصادية واما بقية اعضاء النادي المذكور فيتخرجون وهم اميل الى الانضمام الى الجمعية الفابية *Fabian Society* وبذلك يعنون بالنظريات دون الانضمام الى الاشتراكيين في صراعهم الاقتصادي ولذلك يقدرون ان ثلث اعضاء النادي الاشتراكي فقط يكونون بعد تخرجهم من دعاة الحركة او من مروجيها

مكانة المرأة في الزراعة

ليس لدينا احصائية مضبوطة عن عدد المشتغلات بالزراعة في اي قطر من الاقطار والسبب في ذلك ان النساء المهتمات بالحلب والبساتين وتربية الدجاج لا يذكرن غالباً ضمن المزارعات في التعداد الرسمي . ان هناك حوالي ٥ ملايين انثى يشتغلن بالزراعة (الزراعة العملية) ولتمثيل نذكر ان عدد النساء يبلغ في المانيا ٤٨ ٪ من المزارعين وان عدد المالكات للارض هو ٢ عدد الملاك ولكن لم يذكر التعداد الالماني عدد المشتغلات بالحلب

وصنع الزبدة والجبن ولا عدد اللاتي يربين الحيوانات والطيور

ويمكن ملاحظة ذلك هنا في مصر ايضاً . ان عدد النسوة اللاتي يعملن اعمالاً زراعية طول السنة يمكن تقديره الا ان اللاتي يجنين القطن ويجمعن الحطب ويتاجرن في الدجاج وخلافهُ غير معروف وهو كثير بلاشك. فالواجب علينا والحالة هذه وضع الحقيقة المذكورة نصب اعيننا عند عمل تشريع اجتماعي او اصلاح في المستقبل

نقد رأي فورد الاخير

شخص هنري فورد داء الولايات المتحدة الاقتصادي الحالي بقوله ان الانتاج الاميركي قد زاد عن مقدرة الناس على الشراء وليس عن مقدرتهم في الاستهلاك فقد استنفد الناس كل ما لديهم من قوة للشراء وظلوا عاجزين عن دفع اثمان ما يريدون اقتناءهُ وهو شيء كثير

والحل الذي ارتآهُ هو العمل على زيادة قوة الشراء وقال انهُ يجب لذلك رفع الاجور الامر الذي بدأ بهِ بين عماله وهي خطة كانت السبب في نجاحهِ وحب موظفيهِ لهُ وتفانيهم في خدمته

ولكن بعض الاقتصاديين لا يسايرونهُ في فكرته هذه ويقولون ان ما قام بهِ ليس الا مسكناً وقتيًّا لان استهلاك المعروض سيتبعهُ ولاشك كثرة في الانتاج وهو رجوع الى الحالة الحاضرة ولا يكون من المتيسر مداومة رفع الاجور كلما زاد المعروض الذي يزداد بالتتابع بازدياد الاقبال فالواجب ان يقوم المنتجون او الحكومة بتنظيم الانتاج على قدر الطلب لموازنة المعروض والمستهلك او يجب تصدير الزائد من المنتج الى الخارج هذا في الوقت الحاضر فقط كتجربة لان كافة الامم تشكو من الشكوى من زيادة العروض على المطلوب

نقول وهذه مسألة عويصة لا يحلها الا الزمن

قانون الالبان

عرضت حكومة ارلندا الحرة مشروع قانون على الدايل (النواب) لحماية الالبان من الغش والتلوث وفيهِ قسم اللبن الى نوعين (الاول) : لبن معقم ضدّ السل ويشترط ان يحوي السنتيمتر المكعب منهُ اقل من ٥٠٠ و ١٠٠ بكتيريا حية وكذلك يوجب القانون على من يبيعهُ ان يضعهُ في زجاجات معقمة . النوع الثاني: لبن يحوي اقل من ٥٠٠ و ٢٠٠ بكتيريا يُملأ ايضاً في زجاجات ولكن يجب ان تمرض المواشي التي تنتجهُ بين وقت وآخر على الكشف الطبي ويكون لكل نوع زجاجة لها شكل خاص . والداعي الى ايجاد هذا القانون هو اكتشاف الحمراء لبكتيريا مضرة في اللبن الارلندي وقد جعل القانون النوع الاول تحت اشراف الحكومة والنوع الثاني تحت اشراف السلطات المحلية